

تحذير حقوقي من ملاقاتة الرميثي لمصير اللبناني غازي عز الدين الذي توفي في سجون أبوظبي



مخاوف حقوقية على حياة الدكتور الرميثي في سجون أبوظبي

رصد خاص - الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2023-05-19

أعربت حملة "ساند معتقلي الإمارات"، الجمعة، عن خشيتها من احتمال تعرض رجل الأعمال الدكتور خلف الرميثي للتعذيب والتصفية في سجون أبوظبي، عقب تسلمه من السلطات

الأردنية.

وقالت الحملة في تغريدة لها على تويتر: إن مصادر موثوقة أكدت وفاة الموقوف اللبناني، غازي عز الدين في سجون أبوظبي، الأسبوع الماضي تحت التعذيب، وهو ما قد يواجه الدكتور خلف الرميثي نفس المصير في حال استمرار اختفائه القسري بعد اختطافه من مطار الملكة عليا الأردني".

أكدت مصادر موثوقة وفاة الموقوف اللبناني، غازي عز الدين في سجون أبو ظبي، الأسبوع الماضي تحت التعذيب.

قد يواجه الدكتور [#خلف الرميثي](https://t.co/9kGzSkIvKh) نفس المصير في حال استمرار اختفائه القسري بعد اختطافه من مطار الملكة عليا الأردني. <https://t.co/9kGzSkIvKh> [pic.twitter.com/cqMzI4k288](https://t.co/cqMzI4k288)

— SANID (@SanidUAE) [May 19, 2023](https://twitter.com/SanidUAE/status/1657000000000000000)

والخميس، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ من احتمال تعرض الرميثي للتعذيب في سجون أبوظبي،

وقالت الأمم المتحدة في تغريدة نشرها حساب "المفوضية السامية لحقوق الإنسان"، إن "تسليم خلف الرميثي من الأردن إلى الإمارات يثير مخاوف جدية بشأن الإجراءات القانونية الواجبة"، معربة عن قلقها من احتمال تعرضه لسوء المعاملة.

ودعت الأمم المتحدة السلطات في أبوظبي إلى احترام حقوق الرميثي، والإفراج عنه وبقية معتقلي الرأي القابعين في سجونها بسبب ممارستهم لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

في حين، قالت منظمة العفو الدولية (أمنستي) الخميس، إن على السلطات في أبوظبي ضمان سلامة رجل الأعمال الدكتور خلف الرميثي، الذي تم ترحيله قسراً من الأردن، ومنحه حقوق المحاكمة العادلة.

وأكدت المنظمة في بيان حصل "الإمارات 71" على نسخة منه أنه "يجب على السلطات الإماراتية ضمان حماية المواطن التركي الإماراتي خلف الرميثي، الذي تم ترحيله قسراً إلى الإمارات من الأردن من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وأن أي إعادة محاكمة قد يواجهها يجب أن تتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة".

وكان خلف الرميثي، الذي يعيش في المنفى في تركيا على مدى العقد الماضي، قد سافر جواً إلى الأردن في 7 مايو بحثاً عن مدرسة لأطفاله. ولدى وصوله إلى المطار تم توقيفه من قبل مسؤولي أمن المطار بناء على طلب الإمارات لتوقيفه وترحيله.

وتم الإفراج عنه لاحقاً بكفالة وسمح له بدخول الأردن، لكن قبض عليه مرة أخرى في 8 مايو قبل ترحيله سراً في انتهاك لأمر محكمة أردنية، بحسب محاميه عاصم العمري.

ونقلت المنظمة، المعنية بحقوق الإنسان، عن محامي الرميثي قوله إنه لم يُسمح له بمقابلة موكله بعد أن رآه آخر مرة في سجن ماركا الأردني صباح 9 مايو.

ويأتي إبعاد الرميثي بعد أن حكمت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات غيابياً، في يوليو 2013، بالسجن 15 عامًا إثر قضية "الإمارات 94" غير العادلة والشائنة ضد 94 معارضاً، بمن فيهم أعضاء في جمعية دعوة الإصلاح السلمية.

وقالت هبة مرايف المديرية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: "بما أن سلامة خلف الرميثي على المحك، يجب على السلطات الإماراتية إعطاء الأولوية لسلامته والسماح له بالوصول الفوري إلى محام وعائلته وأي رعاية طبية قد يحتاجها".

وأضافت: "يجب عليهم ضمان إجراء أي إعادة محاكمة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك ضمان أن تكون جميع التهم الموجهة متوافقة مع القانون الدولي".

والأربعاء، قالت وكالة أنباء الإمارات (وام)، بعد إعلان ترحيل خلف الرميثي وتوقيفه، إنه سيواجه إعادة محاكمة بتهمة الانتماء إلى منظمة "تهدف إلى معارضة المبادئ التأسيسية لحكومة الإمارات".

وأكدت منظمة العفو الدولية أن هذه التهمة تتعارض مع الحق في حرية تكوين الجمعيات،



وبالتالي فهي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.



UAE71NEWS